لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل بيان الملازمة انه
لو احتاج مفهوم معرف المعرف الى معرف اخر لاحتاج
مفهوم المعرف المعرف الى معرف اخر لانه جزؤه وهكذا
يحتاج مفهوم معرف معرف المعرف الى معرف اخر
وهو التسلسل كذا وجهه الشريف قدس سره في حواشي
شرح المطالع وفي ملايمة الجواب الاول بهذا التوجيه
نظر يعرف بالتامل بان معرف المعرف عينه اي
معرف المعرف عين معرف المعرف على حذف
المضاف او جعل اللام للعهد للعهد الخارجي
في المعرف المضاف اليه في قوله معرف المعرف الظاهر
ان هذا الجواب منع الملازمة وتقديره ان يقال لا نم انه
لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون
معرف المعرف عينه كما ان وجود الوجود عينه عند
من يقول بان الموجود موجود في الخارج فيكون قوله
الى اخره لان العينية ممنوعة على خلاف قانون المناظرة
لانه يكون منعا للسند ومنع السند غير مفيد
سواء كان مساويا للمنع او لا لان ابطال السند المساوي
يفيد اذ بطلان اللزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة
وقوله الى اخره منع لمقدمتها فغير سديد على ما لا يخفى
اما بان التسلسل غير لازم تلخيص هذا الكلام
انا لا نم انه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل ان قيل

لو

لو احتاج المعرف الى معرف لاحتاج معرف المعرف الى معرف ايضا بل
قلنا اما ان يراد بمعرف المعرف مجرد ذاته او مع وصف المعرفية وايا ما كان
لا يحتاج الى معرف اخر اما على الاول فلجواز ان يكون اجزاؤه بديهية او
معلومة والظاهر ان اسقاط قوله معلومة هو الصواب واما على الثاني
فلكونه معلوما باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعرف المحدود وعليه
وقد عرفت ان الخاص يقع جواب سؤال مقدر تقديره ان المعرف
المعرف اخص من مطلق المعرف ولا يجوز تعريف بالاخص منه وتقرير الجواب
مثل ما سبق في تعريف الجنس واما بالتسلسل في الامور الاعتبارية
لانقطاعه حاصل هذا منع بطلان اللازم تقديره لا نم ان هذا التسلسل باطل
وان سلم لزومه لان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية وهو ينقطع
بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر معرف المعرف من حيث هو فلا يلزم
من احتياج المعرف الى المعرف احتياجه اليه لما ذكر وقد يعتبره من حيث هو
معرف فيلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما
فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب بان يقال معرف المعرف
مما يصدق عليه مفهوم اليه فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه المعروض
بالعارض تامل لانه ان كان بمجرد الذاتيات الانسب ان يقال بدله
ان كان تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء بكنهه فحد وان كان سببا
لاكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه فرسم قوله دال
على كنه ماهية الشيء اي دلالة الكاسب على المكتسب فلا يرد
التضمنية الدلالة على عكسها ولا الملزوم المركب الدال على لازمه البين
ولا اللفظ المركب الدال على ما وضع له كرام الحجارة وانما ذات حج
لفظ الكنه لئلا يرد النقض بالرسم والمص حذفه اعتمادا على التبادر
والقول المركب جنس للحد الملفوظ ان كان التعريف له والمعقول

Copyright © King Saud University